وجهوا 143 سؤالاً بنسبة 13.4 % من إجمالي أسئلة دور الانعقاد الثاني

تطوير الخدمات الصحية للمواطنين حاز النصيب الأكبر من اهتمام النواب

تظل قضية تراجع الخدمات الصحية الشغل الشاغل لدى أعضاء مجلس الأمة والهاجس الأول، إذ إنها ترتبط بحياة المواطنين وصحتهم، غير غافلين أن الدستور الكويتي كفل الرعاية الصحية للمواطنين.

ومن هذا المنطلق تعامل النواب مع هذه القضية بكل ما هو متاح لديهم من أدوات دستورية تدرجت من السؤال البرلماني والاقتراحات بقوانين وبرغبة إلى لجان التحقيق، فضلا عن العديد من التوصيات التي أقرها المجلس في هذا الصدد.

فعلى صعيد الأسئلة البرلمانية جاءت وزارة الصحة أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر بواقع 143 سؤالا بمعدل 13.4% من اجمالي الأسئلة.

وبدأت الأسئلة الخاصة بالقضية الصحية في وقت مبكر من دور الانعقاد الثاني حيث جاء أول سؤال في 29 أكتوبر 2017 بشان الحالات المرضية المتقدمة لطلب العلاج بالخارج.

واستحوذت قضية العلاج بالخارج على اهتمام كبير من النواب حيث وجهوا استفسارات بشان إرسال المرضى للعلاج في الخارج على نفقة وزارة الصحة وعدد المرضى الجدد الذين أرسلوا للعلاج في الخارج وذلك في الفترة من الأول من ديسمبر لعام 2016 إلى الأول من ديسمبر 2017 – كشف بعدد الحالات التي يطلب لها مواعيد يوميا.

واستفسروا في اسئلتهم عن آخر لائحة علاج في الخارج والمبلغ المرصود له للسنة المالية 2016 – 2017 وإجمالي عدد الحالات المرضية المرسلة للعلاج في الخارج.

وتركزت الأسئلة التي قدمها النواب عن إصدار مجلس الأمة مجموعة من القوانين على مختلف الفصول التشريعية إلا أن هناك العديد من القوانين المحالة إلى وزارة الصحة لم توضع لوائح تنفيذية لها وأيضا العديد من القوانين التي صدر فيها لائحة تنفيذية لازالت معطلة.

وتساءل النواب عن الإجراءات المتخذة لتصحيح المخالفات والملاحظات التي وردت في تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارة والجهات بشان وزارة الصحة للسنة المالية 2016 / 2017.

ولم يغفل النواب قضية الأخطاء الطبية وكثرتها في الآونة الأخيرة حتى أصبحت هاجسا تؤرق كل مواطن وشغلت حيزا كبيرا من الرأي العام المحلي، فوجه النواب أسئلتهم لوزير الصحة عن عدد قضايا الأخطاء الطبية المرفوعة ضد الوزارة وإحصائية توضح فيها الأخطاء الطبية التي وقعت وأقرتها لجنة الوفيات والمضاعفات في المستشفيات العامة والتخصصية لكل مستشفى على حدة.

وطالبوا بإحصائية تبين فيها عدد الأخطاء الطبية التي حققت فيها اللجنة الطبية العليا والقرار الوزاري بتشكيل اللجنة العليا للتحقيقات في هذه الأخطاء ومهامها وعدد اجتماعاتها.

وتناولت الأسئلة أيضا استفسارات عن استعدادات وزارة الصحة عبر مؤسساتها ومستشفياتها ومراكزها الصحية المختلفة مع المخاطر الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية وعن المخزون الدوائي والطبي وعما إذا كانت لدى الوزارة خطة طوارئ وتقييم الهيئة العامة للغذاء والتغذية واقع المخزون الغذائي لدولة الكويت.

تطوير الخدمات الصحية في طليعة اهتمامات مجلس الأمة

وتطرق النواب إلى قضية جلب ممرضات من الهند للعمل في الكويت وبعد إجراء الفحص الطبي لهن وإعطائهن ورقة تسليم عمل وعما إذا كانت هناك درجات وظيفية تضمن صرف رواتبهن أم لا.

وشملت الاستفسارات موضوع الازدحام الشديد الذي تشهده مستوصفات الكويت الصحية وأسباب عدم استمرار عملها على مدار 24 ساعة وفي العطل الرسمية.

وتساءل النواب عن سبب عدم انشاء مستشفى جديد متخصص للعلاج الطبيعي في الكويت وعما إذا كانت لدى الوزارة خطة لإنشاء هذا المستشفى وأسباب عدم إنشاء مراكز متخصصة للعلاج الطبيعي في مختلف مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع محافظات الكويت وأسباب عدم فتح مستوصفات العلاج الطبيعي خلال الفترة المسائية في المستشفيات طوال أيام الأسبوع.

ورغبة من النواب في زيادة عدد الأسرة في مستشفيات الكويت وجهوا استفسارات عدة بشان خطة الوزارة في تنفيذ المشاريع الصحية سواء بالإنشاء أو بالترميم وبيان بهذه المشاريع وخاصة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير والسعة الحالية للأسرة في المستشفيات وسياسة الوزارة في توزيع الأطباء والهيئة التمريضية في المستشفيات والمراكز الصحية.

وطلب النواب إعلان خطة وزارة الصحة والجهات التابعة لها عن الخمس سنوات السابقة ونسبة الإنجاز في الخطة وكذلك خطة الوزارة والجهات التابعة لها عن الثلاث السنوات القادمة متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة والمعوقات التي تواجهها والجهات التابعة لها لتنفيذ الخطة عن الثلاث السنوات القادمة.

واستحوذ تأخر المشروعات وعدم افتتاح المستوصفات على اهتمام النواب حث تساءلوا عن اسباب تأخر تنفيذ مشروعات توسعة المستشفيات الرئيسة وعما إذا كانت هناك معوقات تعترض تنفيذ هذه المشاريع، واستفسارات بشان إجراءات الوزارة للإسراع في معدلات تنفيذ مشروعات توسعة المستشفيات الرئيسة.

ووجهوا استفسارات بشان ما تعانيه مدينة صباح الأحمد السكنية من نقص في الخدمات الصحية، فمستوصف المدينة يعاني من قلة عدد الطاقم الطبي والهيئة التمريضية وسألوا عن إجراءات وزارة الصحة بشان توفير سيارة إسعاف للمستوصف وأسباب عدم فتح العيادات التخصصية فيه.

وشغل نظام التأمين الصحي للمتقاعدين (عافية) حيزا كبيرا من اهتمامات النواب في الجانب الصحي، حيث وجهوا أسئلة عن معوقات انضمام العيادات الطبية الخاصة بمشروع التأمين الصحي للمتقاعدين « عافية » وعدد الطلبات التي تقدمت بها المراكز الطبية الخاصة للانضمام لـ « عافية » والأسس التي يتم بناء عليها قبول الطلبات وعدد الشكاوى التي تلقتها وزارة الصحة من المواطنين بسبب طول فترة الانتظار والمواعيد المتأخرة للمراجعات.

ورغبة من النواب في تكويت القطاع الصحي وشغل المواطنين ذوي الخبرة والكفاءة الوظائف في هذا القطاع الحيوية والمهم، اهتموا بقضية توطين الوظائف في القطاع الصحي، من خلال استفساراتهم عن عدد الصيادلة الكويتيين وغير الكويتيين العاملين في الوزارة والمسميات والدرجات الوظيفية والمؤهلات العلمية لغير الكويتيين.

ووجه النواب العديد من الاستفسارات بشان العيادات الخاصة غير الرخصة والإجراءات القانونية تجاه الـ (31) عيادة طبية غير مرخصة وعما إذا كانت هناك إدارة خاصة لتطبيق معايير الجودة الطبية في القطاع الخاص.

وسألوا عن إجراءات الوزارة لضبط الأدوية المغشوشة والمزيفة وكذلك إجراءاتها حيال الإعلانات التي تنشر في بعض الصحف عن وجود أدوية وعلاجات وأجهزة طبية لا تحتوي على تراخيص من الجهات المعنية.

ومن ضمن الأدوات الدستورية المتاحة لدى النواب في مجال النهوض والإرتقاء بالخدمات والرعاية الصحية للمواطنين هي الاقتراحات بقوانين، فقدم النواب 9 اقتراحات بقوانين.

ومن أبرز تلك الاقتراحات بشان مزاولة المهن الطبية وحقوق المريض وإنشاء مستشفى حكومي متكامل في محافظة الأحمدي وحظر استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة ذبح إسلامي، ومكافأة المؤهل العلمي لمزاولي مهنة الطب البشري وطب الأسنان الكويتيين، والمسؤولية الطبية، وعدم جواز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة، والطب البديل والتكميلي.

واقترح النواب تعديل المادة رقم (2) من القانون رقم (28) لسنة 1996 في شان تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، بحيث لا يجوز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة.

واقترحوا كذلك تعديل بعض أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 بشان التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين من خلال إضافة مادة جديدة لتقديم خدمات العلاج للمؤمن عليهم في حالات الطوارئ بالإضافة الى عقوبات استخدام بطاقات التأمين الصحي استخدام خاطئ.وكان المجلس قد وافق في دور الانعقاد الأول على طلب مقدم من بعض النواب بتشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات وزارة الصحة.

- الاستفسارات الخاصة بالقطاع الصحي بدأت بعد أسبوع من بداية دور الانعقاد الثاني
- ضعف الخدمات ونقص المستوصفات و«عافية» والعلاج بالخارج تصدرت اهتمامات النواب
- النواب واصلوا فتح ملف الأخطاء الطبية في الصحة ومتابعتها مع المسؤولين بالوزارة

الدوسري: نرفض أي قرارات تمس حقوق العمالة الوطنية

ناصر الدوسري

أكد النائب ناصر الدوسري رفضه اي قرارات تمس حقوق العمالة الوطنية، مطالبا مجلس الوزراء بالعدول عن قراره الصادر مؤخرا بتعديل صرف دعم العمالة الوطنية، حيث ان هذا القرار يمس بحقوق الموظفين الكويتيين في القطاع الخاص.

وشدد الدوسري على ضرورة تشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص، من خلال اصدار قرارات تحفزهم على ذلك.

خليل أبل يسأل عن تصنيف الأسر الكويتية حسب الدخل

خليل أبل

طلب النائب خليل أبل في سؤال لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية إفادته بكشف بعدد الأسر الكويتية، متضمنا معدل افراد الأسرة الواحدة حسب آخر إحصائية للإدارة المركزية للإحصاء بوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية، مع تحديد تاريخ الإحصائية المعتمدة.

وتساءل أبل ما المعايير المعتمدة بالإدارة المركزية للإحصاء التي على أساسها تعتبر الأسرة الكويتية من ذوات الدخل المحدود أو المتوسط أو المرتفع؟

ودعا إلى إفادته ببيان عن متوسط معدل الدخل الشهري للأسر الكويتية التي تصنف ضمن ما يسمى بذوي الدخل المحدود أو المتوسط أو المرتفع، على أن يتم ذكر معدل كل فئة على حدة، حسب آخر إحصائية بالإدارة المركزية للإحصاء، وبيان عن نسب الأسر الكويتية التي تندرج تحت أسر محدودة الدخل، ومتوسطة الدخل، ومرتفعة الدخل، وذلك حسب آخر إحصائية من الإدارة المركزية للإحصاء، موضح تاريخ عمل الإحصائية المعتمدة.

وتساءل أبل عند تقاعد رب الأسرة الكويتية، هل يتغير المستوى المعيشي لها وإعادة تصنيفها من حيث مستوى الدخل أم يبقى إحصائيا على حاله، وهل تعد أسرة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، وأسرة المرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة من ضمن الأسر الكويتية إحصائيا؟

سفيرنا العوضي سلمه رسالة تهنئة من الغانم

رئيس الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية ثمن دور أمير البلاد في تحقيق السلام

ثمن رئيس الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية مون هي ساتغ الدور الكبير الذي تقوم به الكويت بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

جاء ذلك خلال لقاء جمع ساتغ بسفير الكويت لدى كوريا الجنوبية بدر العوضي اذ بحث معه سبل ترسيخ أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين في جميع المجالات وعلى الاصعدة كافة.

وقال ساتغ بحسب بيان لسفارة الكويت لدى سيؤول ان هذا الدور يعتبر مثالا يحتذى به للعمل الدبلوماسي.

ونقل تحياته للقيادة السياسية في دولة الكويت وعلى رأسها سمو أمير البلاد ولرئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم متمنيا دوام الازدهار والتقدم للكويت. من جهته قال السفير العوضي انه سلم خلال اللقاء رسالة تهنئة من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الى ساتغ وذلك بمناسبة توليه رئاسة الجمعية.

واضاف انه تم خلال اللقاء التطرق الى الدور المهم الذي اداه التعاون البرلماني بين البلدين في ترسيخ أواصر الصداقة والتعاون في المجالات كافة وعلى الاصعدة كافة. واستذكر الجانبان نتائج الزيارات التي قام بها رئيس مجلس الأمة لكوريا الجنوبية عام 2015 والزيارات التي تلتها من قبل أعضاء البرلمان الكوري الجنوبي الى الكويت ولاسيما زيارة الرئيس السابق للجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية للكويت العام الماضي ما يبرهن على الدور النشط والفعال للتعاون البرلماني بين البلدين الصديقين.

العوضي خلال لقائه ساتغ

عاشور: لماذا لم تطبق «الشراكة» قانون إنشائها؟

صالح عاشور

سأل النائب صالح عاشور وزير المالية عن الاسباب التي استندت إليها هيئة الشراكة بعدم تطبيق قانون ١١٦ لسنة ٢٠١٤ رغم انها انشئت بموجب هذا القانون، وما رأي ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع حول المشروعات المنتهية عقودها والمبرمة بين شركة المشروعات السياحية وشركات القطاع الخاص؟

وأضاف: هل هناك قرارات صدرت عن مجلس الوزراء بخصوص عقود منتهية لمشروعات شركة المشروعات السياحية، وما دور وزارة المالية في طرح المشروعات المنتهية عقودها مع شركة المشروعات السياحية في مزايدة علنية؟

وختم عاشور متسائلا عن السند القانوني لطرح مزايدة المشروعات المنتهية عقودها وفقا لقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، وما حجم الاموال المهدرة بسبب عدم طرح مشروعات العقود المنتهية وفق قانون ١١٦ لسنة ٢٠١٤ (٢٦ بالمئة للمزايد الفائز، ٢٤ بالمئة للجهة الحكومية ٥٠ بالمئة اكتتاب للمواطنين).

الفضالة يقترح تخصيص قاعة التشريفات لضيوف الدولة فقط

تقدم النائب يوسف الفضالة، أمس الخميس، بإقتراح برغبة لتخصيص قاعة التشريفات في مطار الكويت الدولي، لضيوف الدولة الرسميين فقط، وأن لا يسمح بدخول أي شخص آخر للقاعة ما لم يكن ضيفا رسميا للدولة.

وقال الفضالة إن «معاناة المسافرين و تخبط إدارة المطار، لايشعر بها الوزير و المسؤول و الشيخ طالما وجدت قاعة التشريفات».